القراءات القرآنية وأثرها في أصول النحو عند الإمام المهدوي (ت440هـ) من خلال كتابه شرح الهداية

الباحث/مسعد محمد رمضان ابراهيم
لدرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية – قسم اللغة العربية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله – ﷺ – وبعد:

فإن التاريخ لا يعرف لغة ارتبطت بكتابها المقدس مثل ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم، فالقرآن الكريم وقراءاته الأوثق في الدراسات اللغوية والنحوية؛ لأنه داخل في الأصل الأول من أصول النحو وهو السماع، لكنه يتميز عن السماع بأنه سماع لا مطعن فيه من ناحية روايته وثبوته.

ومن هنا فهو في المرتبة الأولى من السماع، وكلما كان الدرس اللغوي والنحوي متعلقًا بكتاب الله ممتد الجذور في أعماق القرآن الكريم كان أعلقَ بالقرائح، وأخلدَ في الأفهام، ومن ثَمَّ فإن علم النحو قد نشأ في رحاب القرآن الكريم وقراءاته، وقد كانت القراءات القرآنية من أعظم مصادر الاستشهاد النحوي؛ لأنها تمثل نموذجاً فريداً لا يصل إليه أيُّ مصدر آخر في حَيْطةِ توثيقه، فقد سخر الله لهذه القراءات رجالا بذلوا أموالهم وأعمارهم خدمة لهذا الكتاب العزيز, نقلوا إلينا هذه القراءات ولم يتساهلوا في هذا النقل فلم ينقلوا إلينا قراءة إلا إذا تيقنوا من ثبوتها وتواترها ونسبتها إلى رسول الله –ﷺ– فالحروف التي يُقرأ بها كلُّها صحيحةٌ وثابتة ومتواترة ومسندة إلى النبيﷺ.

ومما لا يخفى على أحد شدةُ الارتباط بين النحويين والقراء, من حيث غايةُ كل منهم, فغايتهم جميعًا صون اللسان عن اللحن في كتاب الله.

وقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحاة منذ نشأة النحو, فقد كانت كتب النحو سجلًا جمع بين دفتيه معظم القراءات القرآنية, سواء ما تواتر منها أو شذ, وقد أسهم النحاة بجهد مشكور في توجيه القراءات والتعليل لها, سواء في ذلك القراءات السبع المتواترة, أو الشاذة, فقد ألف الكثير من النحاة كتبًا في الاحتجاج للقراءات السبع المتواترة وتوجيهها, مثل:

الحجة لابن خالويه والحجة لأبى على الفارسي, والكشف لمكي، كما ألفوا في الاحتجاج للقراءات الشاذة وذلك مثل: المحتسب لابن جنى, وإعراب القراءات الشواذ للعكبري.

وليس ذلك فحسب بل إنَّ النحاة كانوا يبنون قواعدهم على القراءات القرآنية, فرأينا كثيرًا من القراءات تولدت عنها قاعدةٌ نحوية, وقراءات قرآنية أيدت ووثقت بها قاعدة نحوية وقراءات قرآنية رُدَّت ورفضت بسببها قواعدُ نحويةٌ جاءت على خلافها، فالعلاقة بين النحو والقراءات, وبين النحويين والقراء أصيلة متأصلةٌ ثابتةٌ، لا يمكن إنكارها أو الشكُ فيها، فعقدت العزم على أن يكون موضوعي بعنوان:

" القراءات القرآنية وأثرها في أصول النحو عند الإمام المهدوي (ت440هـ) من خلال كتابه شرح الهداية ".

أهمية الموضوع:

للمهدوي عناية كبيرة بالقراءات القرآنية؛ إذ يُعد كتابه- شرح الهداية- مصدراً مميزاً يزخر بفيض من القراءات على اختلاف أقسامها المتواترة والشاذة وغيرها، ويمكن أن أوجز بعض مواقفه على سبيل المثال لا الحصر فأقول: يكاد أن يكون المهدوي أفرغ عصارة ذهنه وخلاصة علمه في إخراج هذا الكتاب فهو يُعد ممثلاً لنضجهِ العلمي، فَيُرى فيه المهدوي رجلاً قد هضم وألم إلماماً بالقراءات يُغبط عليه، فضلاً عن اطلاعه الواسع على الشعر والنثر، مما أتاح للمهدوي بروزه بوصفه لغوياً متمكنا ومنطقيا بارعا.

وعلى أنَّ القراءات القرآنية قدّمت للغة العربية خدمة كبرى حيث" إن البحث في مخارج الحروف والاهتمام بضبطها على وجوهها الصحيحة، كان من أبلغ العوامل في عناية الأمة بدقائق اللغة العربية الفصحى وأسرارها، وكانت ثمرة هذا الاهتمام والجهد أن القراء تشرّبوا مزايا اللغة العربية وقواعدها ودقائقها، ومما يؤيد ذلك أن الكثيرين من قدماء النحويين كالفراء كانوا مبرّزين في علم القراءات، كما كان الكثيرون من أئمة القراء كأبي عمرو والكسائي بارعين في علم النحو[1].

وأصول النحو تفيد المتمرسَ فائدة جليلة، وهو الأساس الذى بُنىَ عليه علمُ النحو في مسائله وتطبيقاته، فهو يُمكِّنُ الباحث من إصدار الأحكام النحوية الصحيحة دون تحيُّز لمذهب ما، فينظر بعين فاحصة في القضية النحوية فيردّ ما يراه مخالفا منها، ويقبل ما يراه

(1) ينظر: مقدمة تحقيق جامع البيان5/1.

مناسبا كذلك، كما يرجّح بعضَ الأقوال على بعض، كلٌّ بدليلٍ، كما أنه يَنزع عن الباحث لباس التقليد والوقوع في منحدره[1].

أسباب اختيار الموضوع :

يُعد المهدوي من العلماء الأوائل، بل كان له سبق في التأليف على الرغم من عدم الإفاضة والتعمق في دراسة الأصول كأدلة إجمالية تفرعت عنها فروعه وفصوله، ولقد بقيَ المهدوي واحدًا من أولئك العلماء الذين أعطوا العربية الكثير، وعُنوا بالمحافظة عليها، كما أنّ كتاب (شرح الهداية) ذا مكانة عالية بين كتب القراءات وتضافرت هذه المنابع مع موهبة وحنكة جعلته محل ثناء الذين جاءوا من بعده، فقد وصف القفطي شرح الهداية في ترجمة المهدوي قائلاً: "وله كتاب تعليل القراءات السبع، وهو كتاب جميل، ذاكرات به بعض أدباء عصرنا فقال: هو عندي أنفع من الحجة لأبى علىّ الفارسي، فقلت له: وهو صغير الحجم؟ فقال: إلا أنه كثيرُ الفوائد، حسَنُ الاختصار، يصلح للمبتدي والمنتهي"[2].

وهذا بعض ما دفعني لكتابة هذا البحث، على أنّ هناك دوافع أُخرى أهم جعلتني أقوم بدراسة هذا الموضوع منها :-

- محاولة إزالة الغموض حول موقف المهدوي من القياس والسماع، وغير ذلك من الأصول النحوية؛ أذ هيَ الاساس الذي يُبنى عليه القاعدة النحوية.
- أنَّ كتاب المهدوي – شرح الهداية – مجال الدراسة يأتي في طليعة الكتب التي عُنيت بتوجيه القراءات القرآنية، وتضمين الاحتجاج لأصول النحو في الكتاب، بروز شخصيته في توجيهه للقراءات في كتابه محلّ الدراسة.
- أنه لم يجر على الكتاب دراسة نحوية تبين أثر القراءات القرآنية على الأصول النحوية.
- أن أصول النحو من أهم علوم العربية التي فيها إعمال للفكر وإثارة الهمم؛ لذا وقعت محل عناية القدماء والمحدثين.

(1) ينظر: لمع الأدلة 80 والاقتراح29.
(2) إنباه الرواة127/1.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الوقوف على أثر القراءات القرآنية على أصول النحو، وكذلك استخلاص الأصول النحوية التي اعتمدها المهدوي في توجيهاته للقراءات في كتابه شرح الهداية، محل الدراسة، ومعرفة إلى أي حدٍ أخذ بها والتزمها، أو رغب عنها وزهدها.

الدراسات السابقة:

قامت بعض الدراسات العلمية على كتاب شرح الهداية، منها دراسة عنوانها:

" شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (المتوفى نحو سنة440هـ) تحقيق ودراسة " قام بها الدكتور/ حازم سعيد حيدر– مكتبة الرشد – الرياض1415هـ، والكتاب أصله رسالة ماجستير.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة, وتمهيد وأربعة فصول, وخاتمة.

أمّا المقدمة، فذكرت فيها أسبابَ اختيار الموضوع، وأهميته، والمنهج الذي سار عليه البحث وهو المنهج الوصفي التطبيقي.

وأمّا التمهيد، فقد قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن معنى القراءات وأنواعها وطرفاً من أصول النحو.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن المُؤلِّف، فذكرت اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخ، وتلاميذه، ووفاته، ومؤلفاته، وكتابه مجال البحث وذكرت طرفا من آراء العلماء فيه ونبذة عن كتاب شرح الهداية.

وأمّا فصول البحث الأربعة، فأولها عنوانه

أثر القراءات في السماع، وفيه الآتي:–

المبحث الأول: أثر القراءات في السماع في المجال الصوتي

المبحث الثاني: أثر القراءات في السماع في المجال الصرفي

المبحث الثالث: أثر القراءات في السماع في المجال النحوي

والفصل الثاني عنوانه:-

أثر القراءات في القياس، وقد قسمته إلى مبحثين يقدمهما مدخل:-

المبحث الأول: أثر القراءات في القياس عند المهدوي

المبحث الثاني: أثر القراءات في العلة عند المهدوي

والفصل الثالث عنوانه:-

أثر القراءات في الإجماع ويشتمل على ثلاثة مباحث

أولا: أثر القراءات في إجماع العرب

ثانياً: أثر القراءات في إجماع القراء

ثالثاً: أثر القراءات في إجماع النحاة

والفصل الرابع عنوانه

أثر القراءات في استصحاب الحال

وفيه عرفت به عند العلماء، أثر القراءات في استصحاب الحال عند المهدوي.

ثم الخاتمة، أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ثم أتبعت الخاتمة بالفهارس الفنية ذيلت بها البحث.

وبعد فهذا جهدي وهو جهد المقل ولكن يكثره إخلاص النية وصلاح الطوية, وصدق العزيمة وكفى بذلك شاهداً، فما كان فى هذا البحث من حسنة أو صواب فمن الله وحده ، وما كان فيه من سيئة أو خطأ فمن عجزي وتقصيري ، ولكن عهدي بأساتذتي أنهم كرماء, يغضون الطرف عن الهفوات ، ويجرون أذيال الستر على الكبوات .

فإني امتثالا لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "لا يَشْكُر الله مَنْ لا يَشْكُر الناس"[1]

(1) حديث صحيح، أخرجه في المسند (258/2)

ولا يفوتني تسجيل شكري ودعائي لجميع أساتذتي، الذين أفادوني كثيراً، ولجميع إخواني، وزملائي؛ من أعارني منهم كتاباً، أو أبدى تشجيعاً، فلّهم مني كلَّ شكرٍ وتقدير، جزى الله الجميع خيراً.

فأسأل الله العلى القدير أن ينال هذا البحث رضاه ثم رضا مَنْ يُقوِّمُه ، كما أسأله – سبحانه وتعالى – أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي, وألا يحرمني ثواب المجتهد أصاب أو أخطأ وأن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

﴿ئى ئى ئد ى ى ي ي □ □﴾

القياس وأركانــه

مدخل

القياس في اللغة: التقدير يقال: قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا إذا قدره على مثاله[1].

وفى اصطلاح الأصوليين: هو عبارة عن ترَتّب الحكم فِي غير الْمَنْصُوص عَلَيْهِ على معنى هُوَ عِلّة[2]، أو القياس إلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص وزيادة حكم لم يوجبه النص بصيغته[3].

وفي اصطلاح النحاة، فهو حملُ فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع [4]، وقيل: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[5].

أركان القياس

للقياس أربعة أركان، أولها: المقيس عليه: وهو الأصل، ويعنون به شيئين: أحدَهما: المادة اللغوية المنقولة عن العرب، بالسماع، والرواية. بالمشافهة، أو التدوين.

(1) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة– مادة (ق ي س) 486/6 وأساس البلاغة للزمخشري- مادة(ق ي س) 114/2 ومختار الصحاح للرازي- مادة (ق ي س) 263 واللسان لابن منظور مادة (قيس) 3793/5.
(2) أصول الشاشي 325 والعدة لأبي يعلى بن الفراء 174/1 واللمع للشيرازي 96 والمعتمد لأبي الحسين بن الطيب 443/2 والتلخيص للجويني 145/3.
(3) المطلق والمقيد حمد بن حمدي الصاعدي 386 .
(4) لمع الأدلة لابن الأنباري 93 والاقتراح للسيوطي192.
(5) الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري 45.

والآخرَ: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة، ويجب أن يكون المقيس عليه مطرداً في السماع والقياس معاً[1].

ومعنى الاطراد في القياس: موافقة المقيس عليه للقاعدة، سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كرفع الفاعل أم فرعية، كقواعد الإعلال والإبدال والحذف، وشرط المُطَّرِد في السماع ألا يكون شاذا في القياس[2].

الركن الثاني: المقيس (كلامنا) مفردات وتراكيب: وهو الفرع ويعنون به: ما كان محمولا على كلام العرب وموجها على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها[3].

وهذا هو المجال الذى حاول فيه النحاة أن يجربوا صوريةَ القواعدِ بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيَغ وأحكامها والتراكيب على مثال أنماط الجمل وأحكامها أيضا وشعارهم: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4].

الركن الثالث: الحكم: هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المُقضى به، الذى لا يجوز أن يتخلف[5].

الركن الرابع: العلة الجامعة: ويقصد بها الصفةُ، أو المَيْزةُ التي من أجلها عُدي حكم المقيس عليه إلى المقيس، وهذا يعنى: أن المقيس إنما استحق حكم المقيس عليه لوجود علامات، وأمارات فيه تستوجب هذا الحكم[6].

يقول ابن جنى في مفهوم العلة: وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام [7]، والجامعة تعنى: الصلة التي توافر فيها مجموعةٌ من الصفات، تُكون ما يمكن أن يُعد جامعا بين طَرفي القياس: المقيس عليه والمقيس[8].

(1) ظاهرة قياس الحمل د. عبد الفتاح البجة 81.
(2) خطوات البحث النحوي، د. عبد العظيم هلال 86.
(3) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي 275.
(4) ينظر: الخصائص لابن جني 357/1.
(5) معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير اللبدي 65 .
(6) ينظر: ظاهرة قياس الحمل د. عبد الفتاح البجة 93.
(7) الخصائص لابن جني 84/1.
(8) أصول التفكير النحوي د/علي أبو المكارم 111.

أهمية القياس

لابد من معرفة حقيقة غاية في الأهمية مؤداها، أن الأصول النحوية عامة والقياس خاصة كالشمعة المضيئة التي تأبى أن تذوب إلا بعد أن تؤدي رسالتها وتنشر نورها في الآفاق، وهذا ما تقتضيه الحقائق التي تنبئ عنها دون التجارب العابرة التي تذهب بذهاب الأيام، ومما يؤكد ذلك ويقويه محاكاتنا وسيرنا على درب النحاة القدماء، وتطبيق القواعد التي ارتضوها، واحتذاؤنا عين مثالهم، والسير على مناولهم، إيماناً منا بأنهم جهابذة ينأون عن الخطأ؛ لأنهم اتخذوا القرآن الكريم بقراءاته، والشعر في عصر الاستشهاد مداداً لا ينضب، ووقوداً لا ينفد لقواعدهم ... وكوننا نستعمل قواعدهم ونطبقها فهو القياس بعينه .

إنَّ الحاجة إلى ضوابط تجمع الظواهر اللغوية تحت كليات عامة، وإن الجمع بين الأشباه والنظائر وقياس بعضها على بعض طريق يُساعدهم في استنباط القواعد اللغوية والنحوية، من أجل ذلك كان القياس من الأدلة المهمة في مادة النحو وذلك؛ لأن العوامل النحوية قليلة محصورة والألفاظ كثيرة متعددة، فلو لم يُتبع القياس في حمل الألفاظ على العوامل لكان من الصعب على النحوي أن يُلم بجميع الألفاظ التي يستعملها عن طريق السماع أو النقل[1]، وإنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحوَ كلَه قياس فمن أنكر القياس أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة[2].

وفائدة القياس: أن تُغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، وإنَّ العلماء وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضَربين : أحدِهما ما لا بدّ من تقبله كهيئته لا بوصيَّة فيه ولا تنبيه عليه، نحو: حجر ودار وما تقدّم ومنه ما وجدوه يُتدارَك بالقياس وتخفّ الكُلْفة في علمه على الناس فقنَّنوه وفَصَّلوه إذْ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغنى عن المذهب الحَزْنِ البعيد، وعلى ذلك قدّم الناس في أوّل المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات ثم أتْلَوْه ما لا بدّ له من السماع والروايات[3].

(1) الإيضاح للزجاجي 102.
(2) لمع الأدلة لابن الأنباري 95.
(3) الخصائص لابن جني42/2.

ورود مصطلح القياس في شرح الهداية

ورد المصطلح وبعض مشتقاته صراحة عند المهدوي في كتابه شرح الهداية، والمتصفح لكتابه لا تكاد تقع عينه على صفحة منه ليس فيها قياس، سواء نصَّ عليه بلفظه أو أجري عمليته، ومن تعبيراته عن لفظ القياس، فعند كلامه عن وجوب رجوع الألف مع زوال الساكن، الذي من أجله حذفت يقول: "فالقياس يوجب ..."[1]، وفي رد الألف الساقطة في الوصل التي هي لام الفعل، لمّا عُدم الساكن الذي سقطت من أجله، يقول: "جائز من جهة الرواية لا من جهة القياس"[2] ، وفي هاء التأنيث، هل أصلها التاء وقلبت في الوقف هاء، أو أصلها الهاء وقلبت في الإدراج تاء قال: " كلا القولين يُسعده القياس"[3]، وفي المفارقة بين التحقيق في الهمزتين المتفقتين والمختلفتين في مثالين هما (ءأنذرتهم–أئمة) فيقول: "أسهل منه وأقيس"[4]، وفي إبدال الهمزة في (منسأته) يقول: "فإنه أبدل الهمزة ألفاً على غير قياس"[5].

على أنَّ الكثيرَ الغالب في كلامه ذكرُ ما يدل على القياس، مثل قوله: " أسرى **مثل** كسالى"[6]، وقوله: " الهمزة المجعولة بين بين في **حكم** المحققة"[7]، وفي معرض كلامه على هاء الإضمار، يقول: "هاء الإضمار **تُشبه** ياء المتكلم"[8] وفي ذكر الانتقال من من الخطاب للغيبة قال: " فإنه **حمله** على ما قبله"[9] ومن ألفاظه التي تدل على القياس أيضًا قوله: " **حمل** الوصل على الوقف"[10] .

(1) شرح الهداية 65/1.
(2) شرح الهداية 69/1 .
(3) شرح الهداية 123/1 .
(4) شرح الهداية 327/2.
(5) شرح الهداية 479/2 .
(6) شرح الهداية 174/1.
(7) شرح الهداية 43/1.
(8) شرح الهداية 225/1.
(9) شرح الهداية 230/1.
(10) شرح الهداية 205/1 .

ومن ألفاظه الدالة على القياس، قوله: "... **نحو** راكب وركب"[1] وقوله: " **كما** استعملت في في ..." [2] "، **وقوله:** " **فحُمِل** الجمع على الواحد" [3] " وقوله: " حُذف التنوين استخفافاً... استخفافاً... **كما** تُحذف حروف اللين"[4]، وغير ذلك كثير مما امتلأ به كتاب شرح الهداية.

المبحث الأول

أثر القراءات في القياس عند المهدوي

برز أثر القراءات في القياس عند المهدوي من خلال استدلاله بها على بعض مظاهره واعتداده دليلاً نحويّا يعتد به كما في الآتي: –

أثر القراءات عند المهدوي في القياس الموافق للسماع

ولاهتمامه بالقياس ترى أنه لا يكتفي بذكر ما يُقاس عليه، أو القاعدة التي يبنيها إلّا إذا أكدها بورود السماع المؤيد لقياسه، كأنه يُشعر أنّ هذه القواعد التي يبنيها لن تكون مقبولة قوية مقنعة له إلا بتأكيدها بالسماع، ففي أثناء كلامه على ﴿ﻫ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ﻩ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ﴾ و﴿ﻧ﴾ من قوله تعالى: ﴿ﺙ ﺚ ﺛ ﺜ ﺝ ﺞ ﺟ ﺠ ﺡ ﺢ ﺣ ﺤ ﺥ ﺦ ﺧ ﺨ ﺩ ﺪ ﺫ ﺬ ﺭ ﺮ ﺯ ﺰ ﺱ ﺲ ﺳ ﺴ ﺵ ﺶ ﺷ ﺸ ﺹ ﺺ ﺻ ﺼ ﺽ ﺾ ﺿ ﻀ ﻁ ﻂ ﻃ ﻄ ﻅ ﻆ ﻇ ﻈ ﻉ ﻊ ﻋ ﻌ ﻍ ﻎ ﻏ ﻐ ﻑ ﻒ ﻓ ﻔ ﻕ ﻖ ﻗ ﻘ ﻙ ﻚ ﻛ ﻜ ﻝ ﻞ ﻟ ﻠ ﻡ ﻢ ﻣ ﻤ ﻥ ﻦ ﻧ ﻨ ﻩ ﻫ ﻬ ﻭ ﻮ ﻯ ﻰ ﻱ ﻲ ﻳ ﻴ ﻵ ﻶ ﻷ ﻸ ﻹ ﻺ ﻻ ﻼ﴾ فيقول: "فالأحسن في قوله ﴿ﻫ﴾ [5] و﴿ﻧ﴾ [6] أن تلقى حركة الهمزة على الزاي والفاء كما ألقيت في قوله: ﴿ﻗ﴾... من أصل الهمزة المتحركة إذا وقع قبلها حرف سلامة"[7].

فقوله: "الأحسن" تشير إلى القياس؛ إذ القياس لا يكون إلا على الأحسن أو الأشهر أو الأولى، قد صرح ابن الجزري بذلك فقال: "أَمَّا ﴿ ﻫ﴾ و﴿ ﻧ﴾ ففيهما وجهان: أحدُهما: النقل على القياس المطرد، وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، والثاني: إبدال الهمزة واوا مع إسكان الزاي على اتباع الرسم"[8].

---

(1) شرح الهداية 293/2.
(2) شرح الهداية 320/2 .
(3) شرح الهداية 325/2 .
(4) شرح الهداية 329/2.
(5) سورة البقرة67/2 وحيث أتى و﴿ ﻧ﴾ في سورة الإخلاص، فروى حفص إبدال الهمزة فيهما واوا، وقرأ الباقون فيهما بالهمز، ينظر: السبعة لابن مجاهد159 والمبسوط لابن مِهْران 130 والعنوان للسراقسطي50 والإقناع لابن الباذش 192 والنشر لابن الجزري215/2 وتحبير التيسير لابن الجزري 288.
(6) سورة الإخلاص4/112.
(7) شرح الهداية 68/1 و170/1 .
(8) النشر لابن الجزري483/1 .

وقد بيَّن أبو جعفر النحاس العلة في حذف الضمة، فقال: "حذفوا الضمة لثقلها فإن خفّفت الهمزة على قراءة أهل المدينة قلبتها واوا فقلت: ﴿ ﻫ﴾ وإن خفّفتها على قراءة أهل الكوفة قلت: ﴿هُزَا﴾ مثل: ﴿ ﭖ﴾" [1]، وقد ذهب ابن خالويه (ت: 370 هـ) إلى أنّ علةً قراءة ذلك بالواو إنّما هي اتباع الخط؛ حيث رسمت في المصحف العثماني بالواو من غير همز، فيقول: "الحجّة في ذلك اتّباع الخط؛ لأن ﴿ ﻫ﴾ و ﴿ﯨ﴾ في المصحف مكتوبان بالواو"[2].

فالقراءة جاءت تؤيد القياس الموافق للسماع؛ ولذلك يقول السمين الحلبي: "﴿ ﻫ﴾ بضمتين مع الواو؛ كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفا، وهو **قياس مطرد** في كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو جون في جؤن... وحكم ﴿ﯨ﴾ في قوله تعالى: ﴿ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ﴾ حكم ﴿ ﻫ﴾"[3] ، فالمسموع يكون توكيدًا للقاعدة التي بناها للقياس.

1- تنوين (عزير)

يظهر أثر القراءات على ما يكون التنوين فيه من خلال كلام المهدوي على قوله تعالى: ﴿ ﮓ ﴾ من قوله تعالى:﴿ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ﴾ حيث قال: "من قرأ بالتنوين [4]؛ فإنه جعل جعل ﴿ ﮓ ﴾ ابتداءً، والخبر﴿ ﮕ ﴾ **كما** تقول: زيد ابن أخينا، إذا أردت أن تخبر أنه ابن أخيك، فإذا جعلت ابنًا الخبر نوّنت الاسم، كقولك: زيدٌ ابن عمرو ... ؛ لأن التنوين حرف إعراب **كالواو** إذا جاء بعدها حرف ساكن"[5].

فقوله: " **كما**" و"**كقولك**" و"**كالواو**" هذه ألفاظ تدل على القياس الشائع في الاستعمال.

وقد سبق سيبويه بهذا الحكم وجعل له بابًا؛ فقال: "باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير الإضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنَّه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه وذلك كلُّ اسمٍ غالبٍ وصف بابنٍ، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أمٍ

(1) إعراب القرآن للنحاس 274/1 .
(2) الحجة لابن خالويه81.
(3) الدر المصون للسمين الحلبي418/1 ويُنظر: الكشاف للزمخشري148/1 واللباب لابن عادل155/2.
(4) سورة التوبة30/9- قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين، وكسره حالة الوصل، ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي لأن الضمة في ابن ضمة إعراب، وقرأ الباقون بغير تنوين- السبعة لابن مجاهد313 والتيسير للداني118 والإقناع لابن الباذش284 والنشر لابن الجزري279/2 وغيث النفع للصفاقسي272.
(5) شرح الهداية 329/2 .

وذلك قولك: هذا زيد بن عمروٍ، وإنَّما حذفوا التنوين من هذا النَّحو حيث كثر في كلامهم؛ لأنَّ التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن"[1].

ومن العرب من يَدعُ صرف الثلاثي من الأعجمية مثل: لوط ونوح وعاد [2]، ويُفهم من الكلام أن التنوين ترك لكونه أعجميًا.

وصحح ابن عطية هذا الرأي، فقال: "قُرِأ بتنوين عزير، والمعنى أن ابنا على هذا خبر ابتداء عن عزير وهذا هو أصح المذاهب؛ لأن هذا هو المَعْنى المنعيّ عليهم، وعُزَيْرٌ ونحوه ينصرف عجميا كان أو عربيا"[3].

وأوجب الفارسي القياس في إثبات التنوين في حال السّعة يقول: "لا بدّ من إثبات التنوين في حال السّعة والاختيار؛ لأن عزيرا ونحوه ينصرف، عجميّا كان أو عربيّا" [4].

2- عطف اسم على اسم

يظهر أثر القراءات في القياس متمثلاً في عطف اسم على اسم من خلال كلام المهدوي على قوله تعالى: ﴿ جَاعِلِ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ﴾؛ حيث قال: "من قرأ ﴿ جَاعِلِ ﴾[5]؛ فإنه عطفه على ﴿ٹ ٹ﴾ وكان عطف اسم على اسم أولى من عطف فعل على اسم"[6].

ويظهر بهذا أثر القراءات في القياس بأنها تؤيده؛ لأن لفظ" **أولى**" يدل على القياس، وقد صرح ابن خالويه (ت: 370 هـ) من قبل ذلك بأنه الأشهر فقال: "الحجة لمن أثبت الألف وخفض: أنه رد لفظ (فاعل) على مثله، وأضاف بمعنى ما قد مضى وثبت، وهو الأحسن والأشهر"[7].

(1) الكتاب لسيبويه 504/3 وينظر: إعراب القرآن للنحاس 115/2.
(2) الحجة لابن خالويه 174.
(3) المحرر الوجيز لابن عطية 23/3.
(4) الحجة للفارسي 181/4 .
(5) سورة الأنعام96/7- قرأ الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف وبنصب اللام، وقرأ الباقون الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض، ينظر: السبعة لابن مجاهد263 والمبسوط لابن مِهْران 199 والعنوان للسراقسطي 93 والكنز للواسطي471/2 والنشر لابن الجزري 260/2 وغيث النفع للصفاقسي218.
(6) شرح الهداية2/ 285 وينظر:221/1 و322/2 و364/2 و420/2 و448/2.
(7) الحجة لابن خالويه 146 .

ويؤكد الفارسي هذا الحكم، فيقول: "وقد رأيتهم راعوا هذه المشاكلة في كلامهم"[1].

وقد ذكر ابن يعيش هذه المسألة في كلامه عن العطف فقال: " اعلم أن العطف على ثلاثة أضرب، منها: عطف اسم على اسم إذا اشتركا في الحال "[2].

وعده العكبري (ت: 616هـ) أنه الأصل الذي يقاس عليه فقال: "الأَصْل أَن يعْطف اسْم على اسْم"[3].

وجلّى السيوطي (ت:911هـ) وجه القياس فقال: "الوجه أن قياس الآية أن تكون الصفات باسم الفاعل كقوله ﴿ٹ ٹ﴾ ﴿ٹ ٹ﴾ ﴿ وجَاعِلِ قـ ﴾"[4].

وبهذا ظهر أثر القراءات في القياس في ترجيح بعض الأحكام النحوية؛ من عطف على اسم ومراعاة المشاكلة في الكلام.

3- القياس على النظير

يظهر أثر القراءات في القياس على النظير في قوله تعالى: ﴿ ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې﴾ من خلال كلام المهدوي على القراءات الواردة في كلمة: ﴿ئۇ﴾ [5] قال المهدوي: " فالضم والكسر لغتان فالضم: **مثل** رجحان ونظائره، والكسر **مثل:** حرمان نظائره"[6].

فهو يقيس الكلمة على نظائرها، الرِّضوان بكسر الراء، والرُّضوان بضمها، مصدران بمعنى واحد للفعل رضى "يقال : رضى ، يرضى ، رِضواناً ، ورُضوانا"[7].

يقول الفارسي: "رضوان مصدر، فمن كسر جعله كالرِّئمان والحِرمان، ومن ضمّ فقد قال سيبويه: رجح رجحانا، كما قالوا: الشكران والرّضوان"[8].

---

(1) الحجة للفارسي 3/ 361.
(2) ينظر: المفصل للزمخشري5/5 وشرح كتاب سيبويه للرماني895 وسر صناعة الإعراب لابن جني 583/1.
(3) اللباب لابن عادل للعكبري 96/1.
(4) نواهد الأبكار للسيوطي 371/3.
(5) سورة آل عمران 3/ 15 قرأ شعبة بضم الراء إلا موضع المائدة فكسرها والباقون بكسرها- السبعة لابن مجاهد157 والتيسير للداني86 ، العنوان للسراقسطي78 والنشر لابن الجزري238/2 وغيث النفع للصفاقسي157.
(6) شرح الهداية 215/2 .
(7) ينظر: معاني القراءات للأزهري 144/1 وحجة القراءات لابن زنجلة 157.
(8) ينظر: الكتاب لسيبويه11/4 والحجة للفارسي22/3 .

وقد عزا أبو حيان (ت: 745هـ) كسر الراء إلى لغة الحجاز، وضمها إلى لغة تميم وبكر وقيس وغيلان[1].

أما الإمام السيوطي فقد عزا الكسر إلى أهل الحجاز، والضم إلى تميم فقط[2].

ومن ثَمَّ تكون القراءتان لغتين للعرب، فجاءت القراءة مؤيدة للقياس وهذا يدل على أن القراءات ما هي إلا امتدادٌ لما نطقت به العرب وعلى لغتها، فالقياس إذًا لا يكون إلا ما سُمع عن العرب، فما قلّ يُكتفى به ولا يُقاس عليه وما كثر واطرد يُقاس عليه.

ومما يوضح أثر القراءات في القياس في شرح الهداية، ما جاء في قوله تعالى:﴿ ۋ ﴾[3] من قوله تعالى:﴿ى ۋ ۋ ۅ ۅ ئا ئا ئە ئە ﴾ يقول المهدوي: " من ضم الباء من﴿ ۋ ﴾ وأخواته وأخواته فهو الأصل؛ لأنه جمع (فَعْل) على (فُعُول) مثل ضَرْف وضُرُوف وحَرْف وحُرُوف، ومن كسر أوائلها، فإنه كره أن يخرج من ضمة إلى ياء، وذلك ثقيل، ويقوي ذلك قول من قال في تصغير عين(عِيينة) بكسر العين، وكأن الأصل في بناء التصغير أن يقول: (عُيينة)، فكره أن يَضم العين لئلا يخرج من ضم إلى ياء، فإن قال قائل: فهلا كره من كسر الباء من ﴿ ۋ ﴾ أن يخرج من كسر إلى ضم؟ قيل له: لم يكره ذلك؛ لأن الكسرة عارضة، ولا يُستثقل في اللازم"[4].

ويبيّن ابن خالويه (ت: 370 هـ) أنّ أصل ما وجب لهذا الجمع، فيقول: "الحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب للجمع؛ لأن هذا الوزن ينقسم في الكلام قسمين: جمعا كقولك: (فلُوس)، ومصدرا كقولك: (قعد قعودا). والحجة لمن كسر: أنه لما كان ثاني

(1) البحر المحيط لأبي حيان 54/3 وينظر: الدر المصون للسمين الحلبي68/3 وشرح الكتاب لابن المرزوبان401/4.
(2) المزهر للسيوطي 2/ 276.
(3) سورة البقرة189/2، قرأ المدنيان إلا قالون، والبصريان وحفص (البيوت) حيث كان سواء عرف باللام أم أضيف أم كان منكرا بضم أوله، ينظر: السبعة لابن مجاهد178 والمبسوط لابن مِهْران 144 والتيسير للداني80 والعنوان للسراقسطي73 والإقناع لابن الباذش304 والكنز للواسطي422/2 والنشر لابن الجزري226/2.
(4) شرح الهداية 194/1.

الكلمة ياء كرهوا الخروج من ضم إلى ياء، فكسروا أول الاسم لمجاورة الياء، ولم يجمعوا بين ضمتين، إحداهما على ياء"[1].

ويقول العكبري(ت: 616هـ) : "يقرأ بضم الباء، وهو الأصل في الجمع على فعول، والمعتل كالصحيح، وإنما ضم أول هذا الجمع ليشاكل ضمة الثاني، والواو بعده، ويقرأ بكسر الباء; لأن بعده ياء، والكسرة من جنس الياء، ولا يُحتفل بالخروج من كسر إلى ضم; لأن الضمة هنا في الياء، والياء مقدرة بكسرتين، فكانت الكسرة في الباء كأنها وليت كسرة،"[2].

ويذكر أبو حيان (ت: 745هـ) أنّ علة الكسر هي المناسبة، فيقول: " الكسر حيث وقع ذلك لمناسبة الياء، والأصل هو الضم لأنه على وزن فعول، وبه قرأ باقي السبعة"[3].

واستنباط هذه الأحكام جاء عن طريق القياس؛ لأنّ كلًا من المشاكلة والمناسبة علتان للقياس الذي استخدمه النحويون والمفسرون.

4- كثرة الاستعمال

يتضح أثر القراءات القرآنية على القياس من خلال كثرة الاستعمال، يعرض المهدوي في توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿قٓ قٓ﴾ من قوله تعالى: ﴿قٓ قٓ قٓ ج ج ج ج ج ج ج ج﴾ ، فيقول: "من قرأ ﴿قٓ قٓ﴾[4]؛ فلأن العرب **تقول** أحزنت الرجل إذا جعلته حزيناً، وحزنته إذا جعلت فيه حزناً"[5].

فلفظ (العرب **تقول**) يدل على كثرة الاستعمال، ولهذا يحكي سيبويه عن بعض العرب قولهم: "أفتنت الرجل، وأحزنته، وأرجعته، وأعورت عينه، أرادوا: جعلته حزينا وفاتنا"[6].

(1) الحجة لابن خالويه 93 وينظر: معاني الأزهري195/1 والحجة للفارسي281/2 وحجة القراءات لابن زنجلة127.
(2) التبيان للعكبري157/1.
(3) البحر المحيط لأبي حيان239/2 وينظر: تفسير البغوي212/1 والكشاف للزمخشري618/2 وتفسير الرازي287/5 والدر المصون للسمين الحلبي305/2 واللباب لابن عادل336/3 وإبراز المعاني لابي شامة 357.
(4) سورة آل عمران 176/5، قرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي، والباقون بفتح الياء وضم الزاي ينظر: السبعة لابن مجاهد219 والمبسوط لابن مِهْران 171 والتيسير للداني91 والكنز للواسطي444/2 والنشر لابن الجزري244/2 وغيث النفع للصفاقسي 159.
(5) شرح الهداية 238/1.
(6) الكتاب لسيبويه56/4 .

"فالحجة لمن فتح الياء: أنه أخذه من: حزن يحزن حزنا. والحجة لمن ضم الياء: أنه أخذه من: أحزن يحزن حزنا. ولم يسمع إحزانا وإن كان القياس يوجبه، وقال الخليل: جاء عنهم ضم الحاء في موضع الرفع والخفض، كقوله:

﴿ي ي ﭒ ﭓ﴾ [1] وجاء عنهم الفتح في موضع النصب كقوله: ﴿ک ک ک﴾" [2].

وقد سبق المهدويَ الفارسيُ (ت: 377هـ) موجهاً لهذه القراءة فقال: " قال سيبويه تقول: فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته. قال: وزعم الخليل أنّك حيث قلت: فتنته وحزنته لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا، كما أنّك حين قلت: أدخلتُه، أردت: جعلتَه داخلا، ولكنك أردت أن تقول: جعلتُ فيه حزنا وفتنة، فقلتَ: فتنتُه، كما قلتَ:

كحلتُه، أي: جعلت فيه كحلا، ودهنته جعلت فيه دهنا، فجئت بفعلته على حدّه، ولم ترد بفعلته هاهنا تغيير قوله: حزن وفتن، ولو أردت ذلك لقلت أحزنته، وأفتنته، وفتن من فتنته، كحزن من حزنته، قال: وقال بعض العرب: أفتنت الرجل، وأحزنته: أراد جعلته حزينا وفاتنا، فغيروا فعل كما فعلوا في الباب الأول"[3] .

نقل العكبري(ت: 616هـ) رأي الجمهور، فقال: "الجمهورُ عَلَى فتحِ الياءِ وَضَمِّ الزَّايِ، والمَاضي حَزِنَه، وَيُقْرَأُ بِضَمِّ الياءِ وَكَسْرِ الزَّايِ، وَالمَاضِي أَحْزَنَ، وَهي لغةٌ قَلِيلَةٌ، وَقِيلَ: حَزِنَ حَدَثَ لَهُ الحُزْنُ، وَحَزَنَتْهُ أَحدَثتْ له الحزْنَ، وَأَحْزَنَتْهُ عَرَّضَتْهُ لِلْحُزْنِ"[4].

ويَحزنك، ويُحزنك: من حزن، وأحزن، والذي عليه الاستعمال المستفيض: أحزنه ويحزنه" [5].

وبعد هذه الجولة من أقوال العلماء السابقين يتبيّن أن القراءتين لغتان للعرب، قراءة فتح الياء وضم الزاي من الفعل " حَزَنَ " وجاءت على لغة قريش ، أما قراءة ضم الياء وكسر الزاي فهي من الفعل " أَحْزَنَ " وجاءت على لغة تميم [6] .

(1) سورة يوسف84/12 .
(2) سورة فاطر34/35 ، وينظر: العين للخليل160/3 و 161 والحجة لابن خالويه116.
(3) الحجة للفارسي 99/3 و100 ويُنظر: الكتاب لسيبويه56/4 والأصول لابن السراج124/3 ومعاني القراءات للأزهري83/2 وكتاب الأفعال لابن الحداد3/4 البديع لابن الأثير434/1.
(4) التبيان للعكبري 312/1 .
(5) الكشاف للزمخشري500/3.
(6) ينظر: تفسير القرطبي181/6 وفتح القدير الشوكاني47/2 وروح المعاني للآلوسي94/11 والتحرير التنوير لابن عاشور178/21.

5-إيثار البدل على نقل الحركة

أظهرت القراءات القياس متمثلا في الأخذ بوجه البدل وترك إلقاء الحركة على حرف المد، نرى المهدوي يُفصل في هذه المسألة فيقول: " علة إبدال الهمزة حرفاً كالحرف الذي قبلها إذا كان قبلها واو أو ياء دخلتا للمد واللين، نحو: ﴿ ئے﴾[1] من قوله تعالى: ﴿ے ئـ ئے ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ۀ ﴾ و﴿ ب﴾[2] من قوله تعالى: ﴿ٱ ب ب ٻ ٻ﴾ و﴿ چ ﴾[3] من قوله تعالى: ﴿ڃ ڃ چ چ چ چ ﴾ وما أشبه ذلك، أنك لمَّا لم يَجُز إلقاءُ الحركة على حرف المد واللين من حيث كان في تقدير متحرك ومن حيث كانت تختل بزوال المد الذي فيها؛ إذ لا يصحُّ إلا مع السكون، وكان جعلها بين بين يُشبه التقاء الساكنين، لم يبق حين امتنع هذان الوجهان إلا البدل؛ لأنّ الشيء إذا كان فيه ثلاثة أحكام فامتنع منها اثنان وجب له الحكم الثالث"[4].

فإنّ لام فعول أو مفعول إذا كانت همزة نحو: قروء ومقروء وقصد تخفيف الهمزة فلا شك أن قياسها في التخفيف الإبدال واوا وإدغام ما قبلها فيها[5].

وهذا الإبدال يُردّ إلى القياس يقول خالد الأزهري: " قد يستغنون غالبًا من التفعيل بـ (تفعِلَة) فيما لامه همزة نحو: خطَّأ تخطئة، وهنَّأ تهنئة، وجزّأ تجزئة، ووجهوه بأن مثل: "تخطيئًا" يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسًا مطردًا؛ لأنها همزة محركة بعد ياء زائدة كـ (تخطيئة)، فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء"[6].

---

(1) سورة النساء112/4- لحمزة فيه عند الوقف إبدال الهمزة ياء مع إدغام الياء قبلها فيها-جامع البيان للداني560/2 والعنوان للسراقسطي54 والبدور الزاهرة84/1 .
(2) سورة التوبة 37/9 - قرأ ورش وأبو جعفر بإبدال الهمزة ياء وإدغام الياء قبلها فيصير للفظ بياء مشددة، والباقون بالهمز والمد المتصل – السبعة لابن مجاهد314 وجامع البيان للداني1152/3 والنشر لابن الجزري279/2 وغيث النفع للصفاقسي 273.
(3) سورة البقرة228/2- لحمزة وهشام في الوقف عليه إبدال الهمزة واوا، وإدغام الواو قبلها فيها مع السكون المحض والروم- الإقناع لابن الباذش204 والنشر لابن الجزري475/1 وغيث النفع للصفاقسي113.
(4) شرح الهداية63/1.
(5) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك309 وتمهيد القواعد لناظر الجيش 5124/10 وهمع الهوامع الهوامع للسيوطي473/3.
(6) شرح التصريح للجرجاويّ31/2 و30.

ومفاد هذا الكلام كون وجه البدل في ما كانت لامه همزة متحركة بعد ياء زائدة؛ لأنها تختل بزوال المد الذي فيها إذا أُلقيت الهمزة على حرف المد، وإذا جُعلت بين بين كانت تشبه التقاء الساكنين، فيمتنع إلا وجه البدل.

6- عدم الاعتداد بالساكن في إمالة هاء التأنيث

ويتجلّى أثر القراءات في القياس في مسألة إمالة هاء التأنيث، ففي قوله تعالى: ﴿ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ﴾، قال المهدوي: "﴿ئو﴾[1] ونظائره، فحكم الكسرة في كونها في الحرف الذي قبل الساكن كحكمها لو كانت تلي الراء؛ لأنَّ الساكنَ ضعيفٌ لا يُعتدُّ به، فالكسرة كأنها فيه؛ ولذلك قال سيبويه: إنَّهم أمالوا "مِقْلات" ولم يعتدوا بالقاف فيمنعوا بها من الإمالة لمَّا كانت الكسرة مقدّرة فيها"[2].

يقول النويري: " إن الساكن إذا وقع فاصلا بين أحرف (أكهر) وبين الكسرة لا يكون حاجزا عن الإمالة نحو: وجهة وعبرة"[3].

"اختص الكسائي بإمالة هاء التأنيث سواء رسمت تاء نحو: "نعمة الله" أو هاء نحو: "رأفة" وتأتي على ثلاثة أقسام ... القسم الثالث: فيه تفصيل فيمال في حال ويفتح في أخرى, وذلك عند أربعة أحرف يجمعها أكهر, فإن كان قبل كل منها ياء ساكنة أو كسرة متصلة أو منفصلة بساكن أميلت وإلا فتحت"[4].

وحروف الهجاء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم ممال بلا خلاف وهو خمسة عشر حرفا... إن كان قبلها ياء ساكنة نحو فئة والملائكة، فإن فصل بين الكسرة والحرف ساكن نحو: عبرة فلا يضر إلا إذا كان حرف استعلاء[5].

الخاتمة

(1) سورة يوسف111/12- أمالها الكسائي في الوقف- الإتحاف للدمياطي 124 وغيث النفع للصفاقسي61.
(2) شرح الهداية122/1 و الكتاب لسيبويه131/4.
(3) شرح طيبة النشر للنويري 132.
(4) الإتحاف للدمياطي123 و124.
(5) غيث النفع للصفاقسي61.

بعد معايشة القراءات القرآنية وأثرها في أصول النحو عند الإمام المهدوي من خلال كتابه شرح الهداية أبرز أهم النتائج التي توصل إليها البحث:-

1- القراءات القرآنية مجال خصب للدرس النحوي عامة وأصول النحو خاصة؛ فهو بحر لا تحد له سواحل.
2- ارتباط النحو ومسائله بالقراءات ارتباط وثيق، ولعل ذلك يدفع الباحثين إلى مزيد من الدارسات القرآنية والنحوية.
3- أخذت أصول النحو عناية العلماء في القديم والحديث؛ إذ إنها معيار قبول الاستعمالات وردها، كما أنها رياضة للعقل لاستخلاص دقائق الأحكام واستنباطِها.
4- المهدوي إمام متبحر في علوم العربية خاصة القراءات منها، كما شهد له الثقات.
5- يعد كتاب " شرح الهداية" ثروة لغوية؛ لما حواه من مادة لغوية ونحوية .
6- كانت للمهدوي شخصية نحوية بارزة تجلّت في كونه لم يلتزم مذهباً نحوياً وإن مال إلى البصريين أحيانًا، فهو يروم إلى حيث يستقيم المعنى، كما أنه دحض بالدليل شبهات الطاعنين في القراءات القرآنية.
7- تميز المهدوي بمقدرة عقلية مكنته من تعليل أبواب شرح الهداية النحوية .
8- القراءات القرآنية حجة على النحو وليس العكس؛ خلافًا لما ذهب إليه بعض النحاة من الطعن في بعض القراءات القرآنية؛ لأنها لم توافق مقياسه النحويّ.
9- فاقت القراءات القرآنية غيرها من الشواهد؛ لذا تصدرت مصادر الاحتجاج لدى المهدوي.
10- تجلّى أثر القراءات القرآنية في أصول النحو العربي؛ بين معضد لأصل، أو مرجح له.
11- تبين أن أصول النحو عند المهدوي أربعة، هي: السماع وهو أكثر الأصول أمثلة، يليه القياس ثم الإجماع ثم استصحاب الحال، والمهدوي في هذا شأنه شأن النحاة.
12- اعتمد المهدوي على القياس الذى يدعمه السماع، وإن كان على القليل.
13- دلل المهدوي بالإجماع في كثير من الأحكام النحوية، التي يُرد بها على الأفراد، ويُدفع بها حجج الخصم، وجُعلت أصلا يُعول عليه في غياب الأدلة الأخرى.

14- توسع المهدوي في الاستشهاد بالعلة في توجيهه القراءات القرآنية، دل على هذا جمعه أكثر من علة في بعض الأمثلة.

15- تميّز تعليل المهدوي في توجيه القراءة، بوضوحه وخلوه من التعقيد وبعده عن التكلف.

16- هناك قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة، وقراءات تولدت عنها قاعدة نحوية أو شاركت في بناء هذه القاعدة.

17- سار المهدوي في عدم القياس على الشاذ والقليل، على نهج البصريين فلم يتوسع في القياس على الشاذ والقليل.

18- أكثر العلل صيرورة في شرح الهداية علة المشابهة وعلة الاستخفاف.

19- لم يكن للإجماع بروز كبير في شرح الهداية إذا ما قُورن بالسماع أو القياس.

20- المهدوي لم يستخدم مصطلح استصحاب الحال في أصوله، لكن عبر عنه بالأصل .

21- استصحاب الحال من أضعف الأدلة عند المهدوي كغيره من النحاة، وإن اعتمده في كثير من الأبواب النحوية والصرفية.

تلك أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث الذى بذلت فيه قصارى جهدي، وعصارة فكرى، ولم أدخر وسعا في سبيل إخراجه على صورة أرجو من الله عز وجل أن يقبلها وأن يجعلها في ميزان حسناتي، هذا وما كان من توفيق فمن الله، وما كان غير ذلك فحسبي أنني أخلصت النية في هذا البحث.

والحمد لله أولًا وآخرًا

فهرس أهم المصادر والمراجع مرتباً ألفبائيا

1. إبراز المعاني براز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة المقدسي دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ).
2. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 1999م.
3. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء الدمياطيّ، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة 1427هـ / 2006م.
4. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال مكرم، مؤسسة على جراح الصباح، الكويت (بدون تاريخ).
5. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت (بدون تاريخ).
6. إرشاد العقل السليم- لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تاريخ).
7. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي دمشق، الطبعة الطبعة الأولى 1419هـ / 1999م.
8. أساس البلاغة- للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 1419هـ / 1998م.
9. إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث الطبعة الأولى1423هـ/ 2002م.
10. أصول التفكير النحوي، د/علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
11. أصول الشاشي- لنظام الدين أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي – بيروت(بدون تاريخ).
12. أصول النحو العربي، د/ محمد خير الحلواني، مطبعة أفريقيا، الدار البيضاء (بدون تاريخ).
13. أصول النحو العربي، د/ محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية ، بيروت، الطبعة الأولى1407ه/ 1987م .
14. أصول النحو في تفسير الكشاف للزمخشري، د. محمد السيد عزوز، كلية الآداب جامعة المنوفية 2010م.
15. اصول النحو القياسية د/ غريب نافع، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم(263).
16. الأصول في النحو-لأبي بكر المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة1407ه/1996م.
17. إعراب القراءات الشواذ-لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة أد/ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت1417هـ/1996م.
18. إعراب القرآن للباقولي، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتب بيروت، الطبعة الرابعة1420هـ.
19. إعراب القرآن للأصبهاني الملقب بقوام السنة، تحقيق د. فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1415هـ / 1995م.

20. إعراب القرآن للنحاس، علق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.
21. الأعلام للزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة مايو 2002م.
22. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى1988م
23. الإغراب في جدل الإعراب-لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية1377هـ/1957م.
24. الاقتراح في أصول النحو وجدله- لجلال الدين السيوطي تحقيق وشرح د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1409هـ/ 1989م.
25. الإقناع في القراءات السبع-لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبي جعفر، المعروف بابن البَاذِش، دار الصحابة للتراث بطنطا (بدون تاريخ).
26. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406 ه/ 1982م.
27. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.
28. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر(بون تاريخ).
29. الإيضاح في علل النحو-لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة 1399ه/1979م.
30. الإيضاح في القراءات، لأَحْمَدَ بنِ أَبي عُمَرَ الأَنْدَرَابِيّ، تحقيق منى عدنان غني، كلية التربية للبنات في جامعة تكريت، العراق، ربيع الثاني 1423 هـ / تموز 2002م.
31. البحر المحيط في التفسير- لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل دار الفكر– بيروت، الطبعة1420 هـ.
32. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة، تحقيق أحمد عبد الله القرشي رسلان- القاهرة الطبعة، الأولى 1419 هـ.
33. البداية والنهاية- لابن كثير، دار الفكر بيروت 1407 هـ/1986 م
34. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة عبد الفتاح القاضي دار الكتاب العربي، بيروت(بدون تاريخ).
35. البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة: الأولى، 1420هـ.
36. بغية الملتمس غية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي جعفر أحمد بن يحيى بن عميرة، الضبي دار الكاتب العربي – القاهرة 1967 م.
37. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، 1428ه.
38. البلغة في أئمة النحو واللغة البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة-للفيروز أبادى ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 1421هـ/ 2000م

39. تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى/ 1414هـ .
40. تاريخ التشريع الإسلامي، لمناع القطان، مكتبة وهبة الطبعة الخامسة 1422هـ/ 2001 م.
41. تاريخ دمشق لابن عساكر، دار الفكر ، بيروت ،1415هـ /1995 م.
42. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لا بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت .
43. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري البغدادي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م
44. تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - الأردن / عمان، الطبعة الأولى، 1421هـ /2000م .
45. التحرير والتنوير- للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس1984 هـ.
46. تحفة الأقران في مَا قُرِئ بِالتثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، للرعيني ، كنوز أشبيليا السعودية الطبعة الثانية، 1482 هـ / 2007 م.
47. تراجم المؤلفين التونسيين- محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة الثانية، 1994 م
48. التسهيل لعلوم التنزيل- لابن جزي، تحقيق الدكتور عبد الله الخالدي شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى - 1416 هـ
49. تفسير ابن فورك- لأبي بكر ابن فورك، تحقيق مجموعة من العلماء جامعة أم القرى - السعودية، الطبعة الأولى،1430 / 2009 م.
50. تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ
51. تفسير الرازي مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1420 ه -
52. تفسير السمرقندي بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن إبراهيم السمرقندي.
53. جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري، تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولي ، 1420 هـ / 2000 م.
54. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ/ 1964 م.
55. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تحقيق يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت الطبعة الأولى، 1419 هـ / 1998 م.
56. التكملة لكتاب الصلة محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، تحقق عبد السلام الهراس دار الفكر للطباعة – لبنان، 1415هـ/ 1995م.